هەرێمی کوردستان- عێراق
زانکۆی جیهان- هەولێر
کۆلێژی یاسا وپەیوەندییە نێودەوڵەتیەکان
بەشی پەیوەندییە نێودەوڵەتی ودبلوماسیەکان

اقليم كوردستان - العراق
جامعة جيهان- اربيل
كلية القانون والعلاقات الدولية
قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية

Kurdistan Region –Iraq
Cihan University Campus- Erbil
College of Law and International Relations
Department of International Relationsand diplomatic

التنافس الامريكي – الصيني وتاثيره في الاقتصاد العالمي

مشروع بحث التخرج مقدم من الطلبة

عمر عبدالقادرعبدلقادر عمر
دەریا سگڤان میرو چافشین
تارین عزیز یونس جوهر
إسراء ئاری فاروق حسن

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة درجة البكالوريوس في العلاقات الدولية والدبلوماسية

بإشراف

د. ايناس ضياء

1445 هـ **2724 ك** **2025 م**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾

صدق الله العظيم

{سورةالإسراء/الاية(85)}

الإهـــــــداء

نهدي ثمرة جهدنا المتواضع إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذا البحث، سائلين المولى عزوجل أن يجزي الجميع عنا خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

الباحثين

الشكر والتقدير

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

نتوجه باسمي آيات الشكر والتقدير الى الدكتورة (ايناس ضياء) على جهودها المبذوله من توجيهات ومعلومات قيمه ساعدتنا في اتمام هذا البحث .

الباحثين

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1
اهداف البحث	2
مشكلة البحث	2
فرضيه البحث	2
مناهج البحث	2
تقسيمات البحث	3
ابعاد القوة الصينية الاقتصادية	4
القوة الصناعية وتفوق تكنولوجيا المعلومات الصينية	4
القوة التجارية الصينية والسيطرة على التجارة الدولية	5
قوة الموارد البشرية الصينية وتفوقها المعرفي	7
الحرب التجارية الصينية – الامريكية	9
العلاقات التجارية الامريكية – الصينية	10
اسباب الازمة التجارية بين الولايات المتحدة والصين	11
اثار الحرب التجارية الامريكية الصينية على الاقتصاد الامريكي والصيني	15
التأثير على مستوى الزعامة الاقتصادية العالمية	17
التأثير في القرار الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية الدولية	23
الاستنتاجات	23
المصادر	24

الملخص

تعد العلاقات الاميريكية الصينية من بين العلاقات الاكثر تعقيدا في القرن الحادي و العشرون لاسيما ان الدولتين تتمتعان باقتصاد متقدم وقدرات صناعية كبيرة ، وان حجم التبادلات التجارية الكبيرة بينهما تدل على مدى التداخل الاقتصادي بينهما .. الا ان تنامي الاقتصاد الصيني ادى بشكل كبير الى زيادة المخاوف الامريكية من احتمالية سيطرته على الاقتصاد الدولي خاصة وان حجم الصناعات المنتشرة في العالم بات يفوق حجم صناعات اي دولة اخرى وهو مؤشر سلبي بالنسبة للهيمنة الامريكية . لذا كان لابد ان تتخذ الادرة الامريكية عدة اجراءات تقلص من حجم الامتداد الاقتصادي الصيني في العالم .

المقدمة :

شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية نقاط جديدة من الاحتكاك في السنوات الأخيرة. و أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وأمريكا كبيرة ومعقدة للغاية، ووجود بعض المشاكل هو طبيعي جدا، لكن الاحتكاكات في العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية لا يمكن أن تتجاوز المصالح المشتركة التى حققتها البلدان فى المدى الطويل.

بعد سلسلة الاصلاحات الاقتصادية التي حققتها الصين في الاقتصاد والتي بدأها الحزب الشيوعي الصيني منذ عام 1949 وصلت الى مرحلة تعزيز امتدادها الاقتصادي في العالم وتمثل ذلك من خلال تعميق حجم التجارة بينها الصين وبين الولايات المتحدة فى عام 1979م بعد توقيع البلدين اتفاق تجاري في نفس العام، وبلغ حجم التجارة الثنائية سوى 2.4 مليار دولار أمريكي . لكنها سرعان ما تطورت بشكل كبير فبعد مرور ثلاثين عاما بلغ حجم التجارة الثنائية ما يقرب من 400 مليار دولار أمريكي، وهو إنجاز مهم لكنه يشير الى عجز كبير في ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة لصالح الصين ؛ وخلال هذه الفترة أصبحت الصين الأسرع نمواً في تاريخ الأسواق الخارجية الأمريكية. وفي الوقت نفسه، هناك عدد كبير من الصادرات الصينية إلى أمريكا تزيح المنتوجات الامريكية المحلية بشكل يهدد مستقبل الانتاج المحلي ، وبسبب رخص المنتوجات الصينية توجه المواطن الامريكي لشرائها على حساب العزوف عن شراء البضائع الامريكية .

كما ان التطور الكبير للاقتصاد الصيني وشبكاته العالمية مع معظم شعوب ودول العالم دق ناقوس الخطر عند المفكرين الاستراتيجين الامريكان حول وجود اخطار مؤكدة تهدد مكانتهم العالمية الاولى في النظام الاقتصادي العالمي ومن هنا بدات التقاطعات والصراعات الاقتصادية التجارية السياسية الامريكية – الصينية .

اهداف البحث

يهدف البحث من خلال فقراته تحقيق الاهداف الاتية :

1- تحليل واقع العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين .
2- تفسير الية التنافس الاقتصادي بين الدولتين وتحليل اسبابه الموضوعية والنتائج التي وصلت اليها كل من الدولتين من خلال هذا التنافس.
3- توضيح مدى تأثير التنافس التجاري الامريكي – الصيني على واقع الاقتصاد الدولي.

مشكلة البحث :

يحاول البحث من خلال مفرداته الوقوف على مشكلة تفسير العلاقة التنافسية بين الدولتين وتحليل اسبابها والتعريف بمراحلها والنتائج التي وصلت اليها وطبيعة الحلول الدبلوماسية التي توصلا اليها ومدى تأثير ذلك على الاقتصاد الدولي.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من وجود افتراض علمي مفاده (ان زيادة حجم التبادل التجاري الصيني العالمي يؤدي الى ظهور منافسة امريكية اقتصادية مباشرة مع الصين باعتبارها القوة الاقتصادية العالمية التي ترفض وجود منافس استراتيجي مثل الصين).

مناهج البحث المستخدمة

تم استخدام العديد من مناهج البحث العلمي لاثبات فرضية البحث ومنها ، منهج التحليل النظمي للتعريف بطبيعة المشكلة البحثية وتفسير الاسباب والنتائج التي وصلت اليها الدول من خلال هذا التنافس ،فضلا عن استخدام المنهج الوصفي لوصف الظاهرة ووصف اثارها المستقبلية المحتملة وكذلك تم استخدام المنهج المقارن الذي يوضح مراحل تطور التنافس خلال المراحل المختلفة التي مرت بها العلاقات بين الدولتين كما ان هناك محاولة لاستخدام منهج الاستشراف المستقبلي للوقوف على اثار الظاهرة للفترة المستقبلية القادمة .

تقسيمات البحث :

تم تقسيم البحث الى ثلاث فقرات رئيسية وبضمنها مجموعة من الفقرات الفرعية تتعلق الفقرة الاولى بتناول مفهوم القوة الصينية وابعادها الاقتصادية وتتضمن ثلاث فقرات فرعية تتمثل بالقوة الصناعية وتكنلوجيا المعلومات والقوة التجارية الصينية والسيطرة على التجارة الدولية مع تحليل قوة الموارد البشرية الصينية وتفوقها المعرفي.

اما الفقرة الرئيسية الثانية سيتم التركيز فيها على الحرب التجارية الصينية الامريكية وبدورها ستناقش العلاقات التجارية الامريكية – الصينية و اسباب الازمة التجارية بين الولايات المتحدة والصين و اثار الحرب التجارية الامريكية الصينية على الاقتصاد الامريكي والصيني.

اما الفقرة الثالثة فسيتم فيها تناول اثار التنافس التجاري الصيني الامريكي على الاقتصاد الدولي وفيها يتم مناقشة التأثير على مستوى الزعامة الاقتصادية العالمية والتأثير والسيطرة على منافذ التجارة الدولية والتأثير في القرار الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية الدولية .

واخيراسيتم عرض النتائج التي توصل اليها البحث.

1- ابعاد القوة الصينية الاقتصادية

وتتضمن ثلاث فقرات فرعية تتمثل بالقوة الصناعية وتكنلوجيا المعلومات والقوة التجارية الصينية والسيطرة على التجارة الدولية مع تحليل قوة الموارد البشرية الصينية وتفوقها المعرفي.

1-1 القوة الصناعية وتفوق تكنولوجيا المعلومات الصينية

اقتصاد جمهورية الصين الشعبية هو ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة وقد سبق اقتصاد اليابان في عام (2010) بناتج محلي بسيط يقدر ب 4.91 تريليون دولار أمريكي (2009) حسب مقياس سعر الصرف وثاني أكبر اقتصاد بعد اقتصاد الولايات المتحدة بناتج إجمالي يقدر ب 8.8 تريليون دولار (2009) حسب مقياس تعادل القدرة الشرائية. كورت حتى اصبحت اكثر من 15 ترليون دولار عام 2018؛ وتعدّ الصين بذلك أسرع اقتصاد كبير نامي في الثلاثين سنة الماضية بمعدل نمو سنوي يتخطى ال 10 %. قلص نمو الناتج القومي للفرد الفقر بمعدل 8% سنويا في العقود الثلاثة الأخيرة لكن نموه السريع صاحبه تفاوت في نصيب الفرد. تندرج الصين ضمن الفئة المتوسطة الدنيا في العالم حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي البسيط وقدره 3180 $ وتحتل المرتبة 104 من أصل 178 دولة والمرتبة 97 من أصل 178 دولة حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وقدره 5943 في 2008 تبعا لتصنيف صندوق النقد الدولي. لذلك الصين هي أكبر دولة تجارية وأكبر مصدر وثاني أكبر مستورد في العالم. (تشايس ، 2017)

خيار امتلاك القوة المعلوماتية والعلمية هو خيار استراتيجيون وخبراء أفادوا أنه "بدلا من التأكيد على قوة النيران والمعارك الحاسمة باستخدام وسائل التسلّح، ستحاول الصين شلّ قدرة الخصم على شنّ حرب ضد هجمات دقيقة عبر البر والبحر والجو والفضاء والمجال السيبراني والكهرومغناطيسي والنفسي.". بل ستركّز أعمالها العسكرية على "تعطيل الأنظمة الأمريكية لتحليل المعلومات ونقل أوامر القيادة" مما يجعل "عمليات الطيران والجيش والأسطول مشلولة وفوضوية ". (تشايس ، 2017)

كل تلك التكنولوجيا الأمريكية، وقنابلها الذكية ومقاتلاتها المتطورة لن يكون بمقدورها فعل الكثير "إذا لم تتمكن من بلوغ أهدافها، والحصول على أوامر من القادة العسكريين أو تنسيق عملياتها".

فالجيوش الحديثة تعتمد جملة من "أنظمة متكاملة بإحكام"، بما في ذلك "القيادة والاتصالات والاستهداف والاستخبارات". وتفكيك ذلك يجعلها قليلة الفاعلية وعديمة النجاعة.

أكثر من ذلك، فالجيش الصيني يستخدم بشكل متدرج "أكثر مرونة، وهي ما يُعرف باسم، mix-and-match، أو مزج وتوليف، لمواجهة وضعية عسكرية ما. وهي عبارة عن قوة المعلومات مع قوة التكنولوجيا. وتراوح هذه الاستراتيجية العسكرية بين محاصرة العدو بحريا وجويا وتوظيف

المعلوماتية.وبفضل هذا التكتيك العسكري وتوظيف "أساليب التأثير المعلوماتي" ستصبح الصين قادرة على "طرد العدو من ساحة المعركة.(Woon, 2018)

وفي العقدين الماضيين، اعتمد جيش التحرير الشعبى الصينى استراتيجية جديدة وعلى مقاربة أنه "في هذا الواقع الجديد، يمكن هزم العدو إذا كان بالمقدور شل نظامه حتى يصبح غير فعال أو غير قادر تماما على العمل من خلال تدمير قدراته الرئيسية. واضعوا التقرير أكّدوا أنه نفس التكتيك الذي استخدمته القوات الأمريكية خلال عملية "عاصفة الصحراء في العراق ضد الجيش العراقي عام 1991. وذكر الخبراء العسكريون والاستراتيجيون أن السياسية الخارجية التي تمارسها الصين حاليا، ليست سلمية، وتهدف إلى تحقيق الزعامة العالمية لكن بأساليب جديدة.

ان الصين التي تأمل في تحقيق التكافؤ العسكري مع الولايات المتحدة في المستقبل القريب، اختارت 120 عالما مختصين "في مجالات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الكم للعمل على إنتاج أنواع جديدة من الأسلحة. يشير الباحثون ان العقلية الاستراتيجية الصينية تفضل استخدام الذكاء في هزيمة العدو على استخدام العنف ؛ فإن استراتيجية الصين الجديدة ليست سلمية مطلقا. بل هو شكل مختلف من أشكال العنف التي تفضل مزيدا من دقة وقليلا من الاستنزاف.

ويشير كاتب التقرير إلى أن " الولايات المتحدة قد تركز على التهديد الخاطئ". فلا يمر أسبوع دون أن تكشف التقارير الإخبارية عن بعض الصواريخ الصينية الجديدة أو طائراتها المقاتلة. وتتركز الصناعية المعلوماتية الصينية التي سجلت الصين تطورا كبيرا في مجال الصناعات العالية التكنولوجيا منها الصناعة الإلكترونية والمعلوماتية ومعدات غزو الفضاء. في المناطق الصناعية في الواجهة الساحلية الشرقية حيث نجد مدنا رئيسية في مقدمتها شنغهاي، بكين، شانج شيون، تيانحين كوان زو ". (تشانغ، 2020)

2-1 القوة التجارية الصينية والسيطرة على التجارة الدولية

ومنذ التحرير الاقتصادي في عام 1978 من قيود الاشتراكية الماركسية نما اقتصاد جمهورية الصين المعتمد على الاستثمار والتصدير، 70 مرة وأصبح أسرع الاقتصادات الكبرى نموا في العالم، ويحتل الاقتصاد الصيني حاليا المرتبة الثانية عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي بعد الولايات المتحدة. ويعود نجاح الصين الاقتصادي بشكل أساسي إلى التصنيع منخفض التكلفة. ويعزى إلى الأيدي العاملة الرخيصة والبنية التحتية الجيدة ومستوى عال من التكنولوجيا والمهارة الإنتاجية المجتهدة والسياسات الحكومية المواتية، ويضيف البعض السعر المخفض لصرف العملة. وتساهم الصين بحصص مرتفعة من الإنتاج

العالمي للصناعات الأساسية كصناعات الصلب والألمنيوم، والصناعات الاستهلاكية التجهيزية (في طليعتها صناعة اللعب والنسيج والأحذية). (لوموان، 2019)

وتعد الصين قوة تجارية كبرى، وتحقق فائضا كبيرا في ميزانها التجاري حيث تضاعفت صادراتها أكثر من مرة خلال العقد الأخير. وقد بلغ عدد سكان الصين سنة 2014 مليار و366 مليون نسمة أي ما يناهز خمس سكان العالم. ويفسر ذلك بالتعمير السكاني القديم وبمعدل التكاثر الطبيعي الذي ظل مرتفعا إلى غاية العقد السادس من القرن الـ 20، ما أتاح وفرة الأيدي العاملة والسوق الاستهلاكية. لذا ترتبط قوة الصناعة الصينية بأسس تنظيمية علمية تقنية بشرية وطبيعية، ففي مرحلة البناء الاشتراكي، أممت الدولة الصينية وسائل الإنتاج ومن ضمنها المصانع، وأعطت الأولوية في البداية للصناعات الأساسية والتجهيزية قبل إقرار ما عرف باسم "المشي على قدمين". ثم نهجت سياسة القفزة الكبرى إلى الأمام التي استهدفت تحقيق الإقلاع الاقتصادي بتعميم الصناعة في المدن والبوادي

إذ بلغت نسبة إنتاجه أكثر من 40 في المائة من الإنتاج العالمي، والعائد من الفحم أعلى بكثير من عائداته لدى الدول الأخرى المنتجة له. وتحتل الصين المرتبة الأولى في العالم لإنتاج الصلب الخام. وعلى الرغم من عدم وجود الصين في المرتبة الأولى عالميا في صناعات الطاقة الأخرى، لكنها احتلت مكان الصدارة في العالم. فعلى سبيل المثال، هي ثاني أكبر منتج للكهرباء وخامس أكبر منتج للنفط ودولة منتجة للغاز الطبيعي. بسبب السياسات الحكومية الصائبة والصين هي الاقتصاد الكبير الوحيد الذي من المرجح أن يشهد نموا كبيرا هذا العام، والسبب الرئيسي وراء عدم تباطؤ اقتصاد الصين بقدر تباطؤ الاقتصادات الخمسة الكبرى في العالم هو قدرتها على التدخل الحكومي في الأوقات العادية . (باحثين، 1999).

وحدت من الاستثمارات الأجنبية في القطاع المصرفي وابتعدت عن المبتكرات المالية الجديدة التي تشكل نواة أزمة القروض العالمية الحالية. أما سبب نجاح النموذج الرأسمالي الصيني الموجه فلطالما حير علماء الاقتصاد، الذين غالبا ما يعتبرون الحكومات غبية والأسواق شديدة الذكاء بشكل فطري. في أوقات الأزمات، وبإمكان البيروقراطيين الصينيين أن يختاروا من بين الأدوات التقليدية لإدارة الأسواق، مثلما يفعل نظراؤهم الغربيون، ويمكنهم أيضا الاختيار من الأدوات المتوافرة فقط في نظامهم الرأسمالي الموجه، فقد أطلقت جهود إنقاذ اقتصادية شبيهة بتلك التي اعتمدها الغرب، بما فيها خطة ضخمة (بقيمة 600 مليار دولار) لتحفيز الإنفاق الحكومي وتخفيض معدلات الفائدة إلى حد كبير. والرأسمالية الأوتوقراطية توافر النمو الاقتصادي، في حين أن الحزب يحافظ على سلطته السياسية. والصين ناجحة لأنها تركز على الانتقال البطيء لكن المطرد نحو أسواق أكثر تحررا. (باحثين، 1999)

فأثار النمو الاقتصادي الصيني الذي بدأ قبل عقدين وما زال مستمرا، تعجب وإعجب دول العالم، إذ يعتبر معدل النمو العام شبه معجزة اقتصادية عالمية، خصوصا في المدة الزمنية القصيرة التي تحقق خلالها،

وفي قدرته على الاستمرار مرتفعا، رغم الأزمات المالية المختلفة التي وقعت خلال العقدين الأخيرين. وقد كشف تقرير حديث صادر عن البنك الدولي أن اقتصاد الصين قد تخطى الاقتصاد الأمريكي ليصبح الأكبر في العالم أواخر عام 2016، كان حجم اقتصاد الصين أقل من نصف حجم الاقتصاد الأمريكي في عام 2005، ثم شهدت الصين في السنوات الماضية نموا كبيرا في الاقتصاد بمعدل 10 في المائة. وصل النمو إلى 24 في المائة بين عامي 2011 و2014. وهذا التطور الكبير بحسب المحللين الاقتصاديين هو ثمار اعتماد الصين برنامجا اقتصاديا إصلاحيا انفتحت من خلاله على التجارة العالمية أواخر السبعينيات، وقد بلغ متوسط النمو الاقتصادي 9.9 في المائة سنويا من عام 1978 حتى عام 2012. البرنامج الإصلاحي الصيني أعلنت الصين في عام 1978 فتح الباب أمام التجارة العالمية ، وحددت اليوان كعملة تجارتها الخارجية، في واحدة من خطواتها الأولى لإصلاح النظام الاقتصادي، والاستفادة من مواردها البشرية الضخمة. صنعت الصين كذلك أربع مناطق اقتصادية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، وفي العام 1982 وضعت خطة لست سنوات تهدف لتحقيق النمو في اقتصاد السوق. بعد بضعة تعثرات، دخلت الصين في منظمة التجارة العالمية، وفتحت أسواق الأسهم للمستثمرين الأجانب وعدلت بنودا في الدستور من أجل حماية الأملاك الخاصة ووقعت على اتفاق تحرير الأسواق مع عشر دول جنوب شرق آسيا، وعملت على تقوية العلاقة الاقتصادية المباشرة مع أمريكا لمواجهة التحديات بعيدة المدى. وفي عام 2008 استثمرت الصين 586 مليار دولار في مشروع لدعم البنى التحتية ومجالات عدة مختلفة. واجتذبت الصين تدفقا مستمرا من الاستثمارات الأجنبية منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001، إذ تسابقت الشركات لدخول سوق الدولة الأكبر في العالم من حيث عدد السكان. (موسى ، 2015)

3-1 قوة الموارد البشرية الصينية وتفوقها المعرفي

الاستثمار في الأيدي العاملة منذ بدايات الثمانينيات جرى تشجيع الصينيين على الاستثمار في مجموعة واسعة من المؤسسات الصغيرة، في حين خففت الحكومة من الرقابة على الأسعار وشجعت الاستثمار الأجنبي. وركزت الصين على التجارة الخارجية بوصفها وسيلة رئيسة للنمو، الأمر الذي أدى إلى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة أولا في شينتشين (بالقرب من هونج كونج) ثم في غيرها من المدن الصينية. جرت أيضا إعادة هيكلة الشركات غير الكفء المملوكة للدولة من خلال إدخال النظام الغربي في الإدارة بينما أغلقت الشركات غير المربحة، ما أدى إلى خسائر هائلة في الوظائف. (تشانغ، 2020)يرجع النمو السريع في الاقتصاد والصناعة في الصين إلى سياسة الانفتاح على العالم التي بدأت أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي عبر إرسال البعثات إلى البلاد الغربية لتعلم الهندسة والاقتصاد وطرق الإدارة الحديثة بغرض التطوير الاقتصادي في البلاد. وتم الاعتماد على "التقنوقراط" أي الإداريين في حل مشاكل الصين ودفع عجلة التطوير وتشغيل الصينيين، فكان هؤلاء خير نخبة يعتمد عليها في حل المشاكل في الصناعة

والتطوير العملي والانتقال من مجتمع زراعي بحت إلى مجتمع صناعي. وتحولت المجموعة الحاكمة في الصين من الفئات الحزبية الصرفة إلى مجموعة من الإداريين المتعلمين في الجامعات الغربية، وهذا ما أسهم في تحسين أداء الاقتصاد الصيني وفي تسريع انفتاح الصين على العالم. لا يزال للدولة نفوذ قوي يرسي الاستقرار، لكنها أطلقت العنان لقطاع خاص أصبح يسيطر على نصف الاقتصاد على الأقل، أو على ما يقارب الـ70 في المائة منه إذا احتسبنا الشركات التي تملكها الدولة، التي يسمح لها في الواقع بالعمل كمؤسسات خاصة. فانفتاح الصين على الاستثمارات الغربية خلال تطورها الاقتصادي سبق انفتاح اليابان أو كوريا الجنوبية خلال تطورهما، هذا الانفتاح حدث في مطلع ثمانينيات القرن الماضي، عندما كان معدل الدخل السنوي للفرد لا يتجاوز 760 رينمينبي (500 دولار). (لوموان، 2019)

وأدرك الرئيس الصيني حينها "دينج" أن التجارة العالمية هي المخرج من الفقر الوطني. لكنه سمح أيضا للفلاحين بأن يبحثوا عن وظائف في المدن. وخلال الأزمة المالية الآسيوية في أواخر تسعينيات القرن الماضي، انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية، متعهدة بجعل أسواقها المحلية أكثر انفتاحا. وفي الوقت نفسه، سمحت الحكومة للعمال الذين تم صرفهم من معامل شهدت تخمة في عدد العمال بأن ينشئوا مؤسسات تجارية خاصة بهم وأن يشتروا العقارات السكنية التي تملكها الدولة بأسعار متدنية جدا، ما أدى إلى مجتمع قائم على الملكية بين ليلة وضحاها، ومهد السبيل لنشوء الطبقة الوسطى. تواصل الصين مسيرتها نحو مزيد من الإصلاحات في قطاعات أساسية من السوق، فيما تعيد فرض سيطرتها على قطاعات أخرى. المصارف هي أحد الأهداف الرئيسة للإصلاحات، ولهذه الغاية، لم تعد الصين تكتفي بالمتاجرة بالأسهم التقليدية وأصبحت تعتمد أنواعا جديدة من الأسهم المعقدة، بما فيها صناديق الاستثمار في مؤشرات الأسهم والسندات التجارية وغيرها من أدوات الاستثمار بالديون، وحتى المتاجرة بالعقود الآجلة، مع أنها عقود آجلة بسيطة تتعلق بأسعار النفط، بدلا من المشتقات الائتمانية المعقدة التي أدت إلى انهيار الأسواق الغربية. إن إدراك القادة الصينيين، حتى في خضم أزمة القروض العالمية، أن أنواعا أكثر تعقيدا من الأسهم يمكن أن تلعب دورا يزيد من الاستقرار هو دلالة على تفكيرهم الاستراتيجي، ومهاراتهم العالية في التعلم من أخطاء الآخرين. أما البرنامج الجديد لإصلاح قوانين العقارات فهو أكثر تبصرا، وهو سيتيح للفلاحين الصينيين تأجير أراضيهم للأجانب (بما في ذلك الشركات التجارية). (محمد ، 2015)

وقدرت شركة "جونز لانج لاسال" الاستشارية المختصة بقطاع العقارات أن إصلاح قوانين العقارات قد يحرر عقارات ريفية بقيمة 2.5 تريليون دولار تقريبا.

وجاءت عمليات اعداد وتحويل الفلاحين إلى مستهلكين يملكون أراضي قد يسهم إلى حد كبير في تأسيس مجتمع استهلاكي، ويقلل من اعتماد الصين على الصادرات، ويعيد التوازن إلى الاقتصاد العالمي. والاعتماد على الطاقة البشرية وإنجاز الأشغال الكبرى كالسدود وشبكة المواصلات. وفي مرحلة الإصلاحات الجديدة

والانفتاح على العالم تم إحداث المؤسسات الصناعية الجماعية والمؤسسات المختلطة وتخفيف احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية بإحداث المناطق الحرة (التي يحصل فيها المستثمرون على تسهيلات إدارية وإعفاءات جمركية وجبائية).

وعلى مستويات مختلفة وساعد البحث العلمي والتكنولوجي على تقدم الصناعة حيث اهتمت الصين بنشر التعليم وتكييفه مع متطلبات العصر ورفعت من نفقات البحث العلمي والتكنولوجي، ما أثمر عددا ضخما من التقنيين والمهندسين.

كما شجعت الصين مواطنيها على تقليد أو شراء براءات الاختراع الأجنبية، وأبرمت اتفاقيات التعاون وتبادل الخبرات في هذا المجال مع الدول المتقدمة لتطوير كفاءة العاملين الصينين .

ان انضمام الصين إلى اكاديميات المنظمة العالمية للتجارة وإلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكان معهد الاقتصاد الصناعي بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية بالاشتراك مع دار النشر لوثائق العلوم الاجتماعية يوم 24 أغسطس الحالي في بكين قد أصدر "الكتاب الأزرق للصناعة" الذي يتناول صناعات الصلب والطاقة والسيارات في الصين وإنتاج الفحم الصيني ومنتجات معدنية غير حديدية والاستهلاك، وسوق السيارات وصناعة المعلومات الإلكترونية التي احتلت الصدارة في الأسواق العالمية بحسب الكتاب. وجاء في الكتاب الأزرق أن الصين أكبر منتج للفحم في العالم . (غيفورد، 2011)

2- الحرب التجارية الصينية – الامريكية

تتناول الفقرة الثانية من البحث الحرب التجارية الصينية الامريكية وبدورها ستناقش العلاقات التجارية الامريكية – الصينية و اسباب الازمة التجارية بين الولايات المتحدة والصين و اثار الحرب التجارية الامريكية الصينية على الاقتصاد الامريكي والصيني.

1-2 العلاقات التجارية الامريكية – الصينية

العلاقات الأمريكية الصينية وهو مصطلح يشير إلى العلاقات الدولية بين دولتي الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية، ووصف علماء السياسة والاقتصاد العلاقات ما بين الولايات المتحدة والصين هي الأهم في القرن الواحد والعشرين،وعلى الرغم من أن علاقة البلدين أنها شراكة استراتيجية وهناك باحثون يرون أنهما سيكونان خصمين أو عدوين مستقبليين.

حتى 2014 الولايات المتحدة تمتلك أكبر اقتصاد في العالم والصين هي الاقتصاد الثاني ويرى البنك الدولي أن الصين ستصبح الاقتصاد الأضخم في العالم ما بين سنتي 2020 و2030.

عُرف تاريخ العلاقات بين البلدين تعاون خلال فترة الحرب العالمية الثانية، لكن أثناء الحرب الباردة بعد مجئ ماو تسي تونغ إلى السلطة وتحويله الصين إلى بلد شيوعي تغيرت العلاقات بين البلدين، حيث حاربت الصين الولايات المتحدة في الحرب الكورية وفي حرب فيتنام وأصبحت الصين ثاني أخطر عدو للولايات المتحدة بعد الاتحاد السوفييتي، لكن بعد الإصلاح الاقتصادي الصيني انفتحت العلاقات بين البلدين ووقع البلدين إتفاقية خفض الأسلحة النووية وإتفاقيات مكافحة الإرهاب[1]. (مايكل، 2021)

واعتباراً من 2019، كانت الولايات المتحدة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم وكانت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم على الرغم من الناتج المحلي الإجمالي الأكبر لدى الصين حسب القدرة الشرائية المقارنة، تاريخياً، كانت العلاقات بين البلدين مستقرة بشكل عام تخللتها فترات من الصراع المفتوح، وأبرزها خلال الحرب الكورية وحرب ڤيتنام. لدى الصين والولايات المتحدة حالياً مصالح سياسية واقتصادية وأمنية متبادلة، مثل انتشار الأسلحة النووية، لكن هناك مخاوف لم يتم تسويتها فيما يتعلق بدور الديمقراطية في الحكومة الصينية وحقوق الإنسان في الصين. الصين هي ثاني أكبر دائن أجنبي للولايات المتحدة بعد اليابان. لا يزال البلدان في نزاع حول القضايا الإقليمية في بحر الصين الجنوبي. (تشانغ، 2020)

وحسب استطلاع أجرته بي بي سي في 2017، فإن 33% من الصينيين يرون النفوذ الأمريكي بشكل إيجابي، بينما 61% يرونه سلبياً. وبالمثل، يرى 22% فقط من الأمريكيين تأثير الصين بشكل إيجابي، و70% يرونه سلبياً ، حسب مسح أجراه مركز پو للأبحاث في 2019، فإن 26% من الأمريكيين لديهم وجهة نظر إيجابية تجاه الصين، بينما أعرب 60% عن وجهة نظر سلبية نحوها.[كما وجد الاستطلاع أيضاً أن 24% من الأمريكيين يعتبرون الصين أكبر تهديد للولايات المتحدة. بدأت العلاقات مع الصين في عهد الرئيس الأمريكي جورج واشنطن، ، مما أدى لتوقيع معاهدة وانگشيا 1845. (غيفورد، 2011)تحالفت الولايات المتحدة مع جمهورية الصين أثناء حرب المحيط الهادي، لكن بعد انتصار الشيوعيين في بر الصين الرئيسي أثناء الحرب الأهلية الصينية، خاضت الولايات المتحدة نزاعاً مسلحاً كبيراً مع جمهورية الصين الشعبية في الحرب الكورية ولم تستؤنف العلاقات بين البلدين إلا بعد زيارة الرئيس نكسون للصين عام 1972. منذ زيارة نكسون، قام جميع رؤساء الولايات المتحدة بزيارة الصين،

باستثناء جيمي كارتر. توترت العلاقات مع الصين في ظل استراتيجية آسيا المحورية التي اتبعتها إدارة الرئيس باراك أوباما ودعمه لليابان في نزاع جزر سنكاكو. على الرغم من التوترات خلال فترة ولايته، فإن تفضيل السكان الصينيين للولايات المتحدة بلغ 51% في العام الأخير من رئاسة أوباما في 2016، إلا أنه تراجع خلال إدارة الرئيس ترامپ.

والواقع أن خيار فك الارتباط أمر معقد فعلا للغاية، والأمر يعود إلى ضخامة حجم العلاقات وتطورها السريع خلال العقدين الأخيرين، فقد بلغ حجم التجارة السلعية والخدمية بين البلدين نحو 737.1 مليار دولار في عام 2018، حيث بلغت صادرات الولايات المتحدة للصين 179.3 مليار دولار، بينما بلغت وارداتها منها 557.9 مليار دولار. وبلغ بذلك العجز التجاري حوالي 378.6 مليار دولار، وتعد السوق الأمريكية هي السوق الأولى للصادرات الصينية بينما تعد الصين هي ثالث أهم سوق للصادرات الأمريكية، وكانت التجارة قد ارتفعت بمعدل نمو بلغ 11% سنويا خلال الفترة من 2001 إلى 2018. (Woon, 2018)

2-2 اسباب الازمة التجارية بين الولايات المتحدة والصين

في 13 فبراير 2018، أكدت مصادر مطلعة أن الإدارة الأمريكية تستعد لفرض رسوم جمركية على مجموعة واسعة من المنتجات المستوردة من الصين تبلغ قيمة وارداتها 60 مليار سنوياً. ونقلت رويترز عن مصادرها قولهم إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامپ أمر المسؤولين بإدارته بإعداد مرسوم يقضي بفرض رسوم جمركية على مجموعة واسعة من المنتجات الصينية تستهدف، بالدرجة الأولى، قطاعي التكنولوجيا والاتصالات. (صبحي، 2020)

بينما أفادت صحيفة پوليتيكو بأن ترامب كان في مطلع مارس 2018 لأعضاء حكومته ومستشاريه عن اعتزامه فرض رسوم جمركية ضد الصين وفرض قيود على الاستثمارات من الصين ردا على حالات سرقة الملكية الفكرية للمنتجين الأمريكيين نسبت إلى بكين.

وكان الممثل التجاري الأمريكي، روبرت لايتهايزر، الذي حضر الاجتماع المذكور مع ترمپ قدم إلى الرئيس الأمريكي مقترحاً بشأن الرسوم الجمركية الخاصة بالصين شمل الواردات بقيمة 30 مليار دولار، لكن ترامب طالب بزيادة هذا الرقم وأوعز بتحضير جميع الوثائق اللازمة في غضون بضعة أسابيع.

وأشارت پوليتيكو إلى أن الرسوم الجمركية بحق الصين قد تشمل أكثر من 100 منتج، بدءاً من المنتجات الإلكترونية ومعدات الاتصال وصولاً إلى الأثاث وألعاب الأطفال، فيما تفاصيل الإجراء لا تزال قيد النقاش. (لوموان، 2019)

وقد دخلت الولايات المتحدة والصين في حرب تجارية مستمرة منذ عام 2018 حيث فرضت كلاً منهما رسوم جمركية على السلع المتداولة بين البلدين. كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامپ قد وعد في حملته الانتخابية إصلاح "الإساءة طويلة المدى من قبل النظام الدولي المعطل والممارسات غير العادلة تجاه الصين". قدمت الولايات المتحدة طلب مشورة من منظمة التجارة العالمية، فيما يخص المخاوف المتعلقة بانتهاك الصين لحقوق الملكية الفكرية.

وتستند الادارة الأمريكية جزئياً على الفقرة 301 من قانون التجارة 1974 الامريكي لمنع ما تزعم أنه ممارسات تجارية غير عادلة وسرقة للملكية الفكرية ، وهذا يمنح الرئيس سلطة فرض غرامات أو عقوبات أخرى أحادية الجانب على شريك تجاري إذا اعتبر أنه يضر بشكل غير عادل بالمصالح التجارية الأمريكية ؛ بالفعل، قام ترمپ في أغسطس 2017 بفتح تحقيق رسمي حول الهجمات على الملكية الفكرية الأمريكية وحلفائها، مما يكلف الولايات المتحدة وحدها خسائرها بحدود 225-600 بليون دولار سنوياً. نتيجة للنتائج التي توصل إليها تحقق الممثل التجاري للولايات المتحدة من الفقرة 301 حول الصين، تزعم الولايات المتحدة أن الصين تفرض القوانين التي تسمح لها قانونياً بتجنب بعض المصطلحات المحددة مسبقاً من خلال اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية.

واما عن دواعي الولايات المتحدة في حربها ضد الصين فهي كما يلي :- (عبد النبي، 2019)

أولاً: أن بعض القوانين الصينية تتعارض مع حقوق الملكية الفكرية من خلال إجبار الشركات الأجنبية على الدخول في مشاريع مشتركة مع الشركات الصينية، حيث يتم منح شركاءها الصينيين الجدد إمكانية الوصول إلى الإذن باستخدام تقنياتهم أو تحسينها أو تكرارها.

ثانياً: تزعم الولايات المتحدة أن الصين غير ملتزمة بالاعتراف بالبراءات المشروعة وأن سياساتها تميز ضد التكنولوجيا الأجنبية المستوردة.؛ بالإضافة إلى ذلك، أقامت الصين مجموعة من الحواجز غير التعريفية، مما يعني أن بعض القطاعات الحيوية للاقتصاد الصيني ظلت معزولة نسبياً عن المنافسة الدولية. بصرف النظر عن الولايات المتحدة، قدمت عدة دول أخرى وهيئات فوق وطنية طلبات للتشاور فيما يتعلق بشكوك الانتهاكات الصينية، مثل الاتحاد الأوروپي، اليابان، السعودية، وأوكرانيا.

على هامش قمة مجموعة العشرين التي عُقدت في بوينس آيرس من 30 نوفمبر-1 أكتوبر 2018، اجتمع الرئيسان دونالد ترامپ وشي جنپنگ واتفقا على وقف فرض المزيد من العقوبات التجارية المتبادلة، لمدة 90 يوم للتوصل لاتفاق تجاري.

في 1 ديسمبر2018، ألقت السلطات الكندية القبض على ابنة مؤسس شركة هواوِيْ الصينية لطلب تسليمها للولايات المتحدة. بورصة نيويورك تنهار بـ400 نقطة بعد انهيار 700 نقطة اليوم السابق بسبب الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة.

في 22 يناير 2019، وبعد تفاؤل مفاوضات الأسبوع السابق حول قرب التوصل لاتفاق تبادل تجاري أمريكي صيني، الولايات المتحدة تصعّد الضغط على الصين: أمريكا سترسل في 30 يناير طلب تسليم مجرمين لكندا لتسليم منگ وانزو ، المدير المالي وابنة مؤسس هواوِيْ الصينية. الضغط الثاني من أمريكا على الصين: شركتي أپل وفوكسكون، مقاول التصنيع التايواني، يدرسان نقل تجميع هواتف آيفون من الصين إلى الهند. في زيارة مزمعة في فبراير.

في 15 مايو 2019 وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترمپ أمراً تنفيذياً يمنع من خلاله الشركات الأمريكية من استخدام معدات الاتصالات من مصادر تعتبرها الإدارة تهديدات للأمن القومي ؛ هدد الأمر بتصعيد التوترات مع الصين ، مع تصادم الدولتين حول التجارة وما إذا كانت هواوِيْ - أكبر مزود لأجهزة الاتصالات في العالم - تشكل خطراً على شبكات البنية التحتية الغربية.

ورفض مسؤولو البيت الأبيض تحديد الصين وهواوِيْ كهدف مقصود للأمر التنفيذي. إلا أنه وبعد إصدار الطلب بفترة وجيزة، أضافت وزارة التجارة الأمريكية هواوِيْ رسمياً إلى قائمة الشركات التي تعتبرها الحكومة الأمريكية "جهات تقوض المصالح الأمريكية". من خلال إضافة هواوي إلى ما يسمى «قائمة الكيانات»، ضمنت إدارة ترامب أن يتم تغطية هواوي بموجب الأمر التنفيذي الجديد.

مع صدور الأمر، أوقفت جوجل وصول هواوِيْ إلى تحديثات نظام التشغيل أندرويد الخاص بها؛ وقامت شركات تصنيع الرقاقات بقطع الإمدادات عن شركة الاتصالات الصينية، بعد أن أضافتها الحكومة الأمريكية إلى قائمة سوداء للتجارة في مطلع مايو 2019، فتضمين اسم هواوِيْ في القائمة عنى فوراً أن شركات مثل كوالكوم ستضطر إلى التقدم بطلب للحصول على تراخيص التصدير الأمريكية لمواصلة تقديم التكنولوجيا إلى هواوِيْ. (عبد النبي، 2019)

الحكومة الأمريكية تستحوذ على حصة في شركة لانتاج فلزات البطاريات، في تحرك لتقليل الاعتماد على الصين في المواد الأساسية لانتاج السيارات الكهربائية.

حصلت شركة تكمت المحدودة على استثمار قدره 25 مليون دولار من المؤسسة الدولية لتمويل التنمية الأمريكية للمساعدة في تطوير منجم برازيلي للنيكل والكوبالت. يعتبر الكوبالت مكوناً هاماً في كاثودات معظم بطاريات السيارات الكهربائية، كما أن قدرته على التكرير تخضع إلى حد كبير لسيطرة الصين.

ومن الجدير بالذكر تم الافراج عن ابنه مؤسس هواوي والتي هي المدير التنفيذي للشركة في 2021_9_25 مقابل افراج الصين عن كنديين محتجزين لديها منذ 2018.

ثالثا: سيطرة الصين على انتاج الكوبالت 2020.

هذه الخطوة هي مثال آخر على جهود الولايات المتحدة لتقليل الاعتماد على أكبر منافسيها الجيوسياسين للمواد الرئيسية وتأتي بعد أيام من توقيع الرئيس دونالد ترامپ على أمر تنفيذي لتوسيع الإنتاج المحلي من الفلزات الأرضية النادرة - قطاع آخر تهيمن عليه الصين. هذه المعادن ضرورية للمغناطيسات في مجموعة واسعة من المنتجات بما في ذلك السيارات الكهربائية.

تتصمن استثمارات تكمت مصانع إعادة تدوير بطاريات الليثيوم-أيون في كندا والولايات المتحدة، منتاجم القصدير والتنگستن في رواندا، ومرفق ڤانديوم أمريكي. تقع معظم الفلزات المستهدفة من قبل الشركة تحت سيطرة الصين في مرحلة ما من سلسلة التوريد العالمي. (موسى ، 2015)

في 1 ديسمبر 2020، حذرت وزارة التجارة الأمريكية الشركات الأمريكية من توريد ماكينات تصنيع أشباه الموصلات إلى شركة الشركة الدولية لصناعة أشباه الموصلات لإمكانية استخدام منتجاتها من قبل الجيش الصيني. وأعلمت الوزارة الشركات بوجوب التقدم للحصول على تراخيص من أجل شحن المواد الخاضة للرقابة إلى الشركة الصينية المذكورة. وليس من المعروف ما إذا كانت الحكومة الأمريكية قد قررت بعد إضافة الشركة الدولية لصناعة أشباه الموصلات إلى القائمة السوداء التجارية.

من جانبها نفت الشركة الدولية لصناعة أشباه الموصلات أي علاقة بها بالجيش الصيني. وقالت إنها لم تتلق أي إشعار رسمي بفرض قيود جديدة من الولايات المتحدة.

لكن الإجراء الأخير تسبب في انخفاض أسهم الشركة الصينية بنحو 7% في بورصة هونگ كونگ. جاء هذا الانخفاض في أعقاب انخفاض حاد في نوفمبر 2020 عندما كشف الپنتاگون لأول مرة أنه اقترح قيودًا أكثر صرامة على الشركة، بما في ذلك إضافتها إلى قائمة الكيانات الحكومية من شأن ذلك منع أي شركة تبيع سلعًا أو خدمات، للشركة الدولية لأشباه الموصلات، التي تنطوي على ملكية فكرية أمريكية دون الحصول أولاً على إذن خاص. تم اتخاذ مثل هذه الخطوة بالفعل ضد هواوي، أكبر عملاء شركة أشباه الموصلات، مما تسبب في اضطراب كبير في أعمال صانع معدات الاتصالات. وتفاقمت الازمة مع تفاقم تداعيات الانتشار العالمي لجائحة كرونا على الاقتصاد الدولي . (جلاد، 2020)

ذكرت وسائل الإعلام الحكومية الصينية سابقًا أن الشركة الدولية لأشباه الموصلات كانت من بين العديد من الشركات التي طلبت ترخيصًا أمريكيًا لمواصلة التوريد لهواوي. لكن أحد محللي الصناعة أشار إلى أن الخطوة الأخيرة أشارت إلى أن الولايات المتحدة تركز بشكل متزايد على الشركة الدولية نفسها.

3-2 اثار الحرب التجارية الامريكية الصينية على الاقتصاد الامريكي والصيني

شهدت المنظومة الاقتصادية العالمية بسبب الحرب التجارية الامريكية – الصينية عام 2018 اضطرابات عنيفة ، بعد أن أطلقت الولايات المتحدة رصاصتها الأولى في وجه الصادرات الصينية، وبدأت فعليا في تطبيق المرحلة الأولى من حزمة الرسوم الجمركية التي أعلنت عنها قبل أسابيع.
حيث بدأت الموانئ وسلطات الجمارك الأمريكية في تحصيل رسوم جمركية بنسبة 25 في المائة على صادرات صينية بقيمة أربعة وثلاثين مليار دولار. (بلعاوي، 2020)

وعلى الفور أطلقت الصين رصاصة مضادة في وجه الصادرات الأمريكية، حيث فرضت رسوما جمركية بنسبة 25 في المائة على صادرات أمريكية بنفس القيمة، التي استهدفتها الرسوم الأمريكية. الا ان الخسارة ستكون على الطرفين وعلى حلفاء الصين وحلفاء الولايات المتحدة في العالم .
إن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين لم تعد الأولى عالميا من نوعها، لكنها الأضخم، مشيرا إلى محاولة واشنطن لتخفيف حدة الهيمنة الصينية على الاقتصاد الأمريكي، فضلا عن توسع بكين الاقتصادي الغير تقليدي في كلاً من آسيا وأفريقيا، وهذه الأسواق تعتبرها واشنطن احتكارا لها — وفق تعبيره. (السويدي، 2021)
وطالما أن التهديدات المتبادلة بين أكبر اقتصادين في العالم تكبح الطلب على النفط الخام، كما يرى خبراء، فإنها تؤدي إلى تراجع أسعار النفط، لتقدم سبباً جديداً للقلق في أسواق الشرق الأوسط، ودول الخليج بالتحديد، التي تعتمد على النفط بشكل رئيسي.

فقد ينعكس تراجع نمو الاقتصاد الصيني سلباً على دول الخليج من حيث تراجع عائداتها النفطية، حيث أن الصين من المستوردين الرئيسيين للنفط الخليجي، كما يوضح د. إبراهيم محمد، الخبير الاقتصادي في DW عربية. لكن الخبير يشير إلى أن تراجع الاقتصاد الصيني قد يشكل بنفس الوقت فائدة للأسواق العربية. ويتابع: "البضائع الصينية ستصبح أرخص، وبالتالي ستتمكن دول الخليج من استيراد كمية أكبر من المنتجات الصينية بنفس المبالغ.

ويستبعد الخبراء ان يقوم الاتحاد الاوربي ودول الخليج العربي قطع علاقاتهم التجارية مع الصين، بسبب التداخل الاقتصادي بينهم وبين الولايات المتحدة لان الولايات المتحدة نفسها غير قادرة على الاستغناء عن البضائع الصينية، ولا توجد بدائل أخرى، فأمريكا لا تستطيع أن تزود دول الخليج ببضائع لتحل محل البضائع الصينية ، لكنهم سوف يتأثرون في ارتفاع اسعار المنتوجات والسلع والخدمات بسبب فرض رسوم

كمركية اضافية من قبل الطرفين ، وسوف تتراجع نسب الاستثمارات والقروض بين دول العالم مع ارتفاع نسبي في البطالة وخوف شديد في الاسواق المالية بسبب هواجس محتملة تهدد النشاطات الاقتصادية العالمية (Jeffrey, 2007).

وهناك ضغوط اقتصادية صينية واخرى امريكية على حلفائهم من اجل الاستمرار او الامتناع في اللجوء إلى الصين من أجل توسيع شبكات الجيل الخامس من المحمول لعدم امتلاكها الكفاءات البديلة من أجل إنشاء تلك الشبكات أو توسيعها.

ويحذر الخبراء من أن انخفاض النمو الاقتصادي في دول الخليج سيؤثر على الولايات المتحدة أيضاً، ويضيف: "الاستثمارات السعودية والقطرية والكويتية في الولايات المتحدة تصل إلى مئات مليارات الدولارات، وهذه الاستثمارات ستقل فيما لو تأثر الاقتصاد الخليجي بسبب الحرب التجارية الامريكية – الصينية .

ويستمد المشروع الصيني في الاستمرار في حربه التجارية مع الولايات المتحدة من ميراث هذه الدولة العريقة والتي تقلّبت عليها أنظمة الحكم عبر آلاف عدة من السنين، فتشكّلت شخصيتها وهوية سكانها، بمساحتها الواسعة وثرواتها الهائلة والجغرافيا السياسيّة، فرسخت في نفوس أبنائها أنّها هي موطن الحضارة ومركز العالم، وكانت على مدى تاريخها تستعصي الغزاة، إما بالانتصار عليهم وقهرهم، أو باحتوائهم وجعلهم جزءاً منها، كما فعلت بحكم المغول أكثر من مرة، غير أنّ القرن التاسع عشر كان محطة فارقة في هذه المسيرة، إذ شهد قدوم الغربيين من أوروبيين وأمريكيين إلى المنطقة وسيطرتهم عليها عبر حرب الأفيون الأولى والثانية ثم إشعال الحروب الأهلية، فتعرضت الصين لا لنهب ثرواتها فحسب بل لحالة من المهانة والإذلال لم يسبق لها مثيل في تاريخها، وكان هذا سبباً أساسيّاً بانهيار النظام الإمبراطوري الذي وقف عاجزاً عن حماية الصين، وظهور حركات التحرر الوطني والاجتماعي كالحركة الشيوعية، والتي جعلت من أهم أهدافها التخلص من الاستعمار، والتخلص من ميراث الكونفوشيوسية وبناء منظومة اجتماعية جديدة تجب كل ميراث التخلف، واستعادة الصين لدورها التاريخي كمركز للمدنية.

3- تاثير التنافس التجاري الصيني الامريكي على مستقبل الاقتصاد الدولي

أثرت الحرب التجارية الامريكية الصينية بشكل كبير على البلدين من جهة والاقتصاد العالمي سواء بلدان متقدمة أو نامية من جهة اخرى. وإن كانت درجة التأثر تختلف حسب درجة اندماج البلد في الاقتصاد العالمي وعلاقاته مع كل من الولايات المتحدة الامريكية والصين سياسيا واقتصاديا .وبما أن الحرب التجارية بين البلدين لازالت مستمرة و عادت للظهور مع بروز جائحة كوفيد 19 فإنه من الصعب تقييم دقيق للأضرار والمكاسب الناتجة عنها سواء على المديين المتوسط و الطويل الا أنه يمكن عرض بعض

نتائجها على الاقل على المدى القصير سواء على الاقتصاد الامريكي ، الاقتصاد الصيني، و الاقتصاد العالمي و بعض التوقعات التي يراها المختصون وعليه نوضح في هذا المبحث هذه الاثار .

1-3 التأثير على مستوى الزعامة الاقتصادية العالمية

فيما يتعلق بتأثير الازمة على الزعامة الامريكية فقد راهن الرئيس الامريكي دولاند ترامب على نجاح الحرب التجارية ضد الصين التي شنها تحت شعار امريكا اولا في تعزيز مكانته العالمية وزيادة رصيده للفوز في الانتخابات الرئاسية القادمة لعام 2020 لولاية ثانية .

فمنذ تولي الإدارة الأمريكية الحالية الحكم وهي ترفع شعار تعزير المكانة الاقتصادية العالمية الاولى للولايات المتحدة ؛ و تتخذ من العجز في الميزان التجاري، وحقوق الملكية الفكرية، والأمن القومي الأمريكي كذريعة واهية لإثارة الاحتكاكات التجارية مع الصين وشركاتها، وقد أظهرت أمريكا تناقضا صارخا بين أقوالها وأفعالها مرارا وتكرارا.

وما فتئت ادارة الرئيس دولاند ترامب تُمارس ضغوطاً متزايدة على الجانب الصيني بل إن أمريكا لم تنتظر نتيجة المفاوضات التجارية الثنائية وكانت المبادرة إلى رفع الرسوم الجمركية من 10% إلى 25 % على واردات صينية بقيمة 200 مليار دولار، وقبل أيام قامت بالإعداد لفرض رسوم على سلع صينية إضافية بقيمة 300 مليار دولار مشعلة بذلك شرارة أكبر حرب تجارية في تاريخ الاقتصاد العالمي، هذا بالإضافة إلى استخدام أمريكا كل قوتها كدولة لتشويه سمعة شركة هواوي الصينية الخاصة، وذلك دون أي أدلة مقنعة، و أمريكا بإجراءاتها هذه تخالف أبسط قواعد السوق، وتنتهك قواعد التجارة الدولة، وتضرب نموذجا حقيقيا على فرض الهيمنة الأحادية، و البلطجة الاقتصادية، و محاولة يائسة منها لإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء.

وبذلك ستكون نتيجة الانتصار في الحرب التجارية وفق الاستراتيجية الامريكية تصب في تعزيز مكانة الرئيس الامريكي ترامب

الرئيس الصيني شي جينبينغ هو الرئيس السابع لجمهورية الصين الشعبية، ورئيس اللجنة العسكرية المركزية في جمهورية الصين الشعبية، والأمين العام للجنة المركزية في الحزب الشيوعي الصيني وعضو اللجنة الدائمة لمكتبها السياسي، ويرأس اللجنة العسكرية المركزية للحزب.

والصين لا تريد حربا تجارية مع أمريكا، فبعد 40 سنة على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين تضاعف حجم المبادلات التجارة الثنائية أكثر من 300 مرة، وقد شهد البلدين اندماجا اقتصاديا عميقا، و ترابطا تجاريا وثيقا، وهوماعاد عليهما وعلى الشعبين بمصالح جمة ملموسة.(Shambaugh, 2013)

هذا الارتباط الاقتصادي والتجاري المتداخل يجعل من نشوب نزاعات تجارية بين الجانبين أمرا طبيعيا، كما يجعل من السعي إلى تقليص النزاعات، وحل المشاكل، وتوسيع المصالح المشتركة على أساس الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة، والوفاء بالتعهدات، والحافظ سويا على علاقات التعاون الاقتصادي التجاري الثنائي، والحفاظ على نمو مستقر للاقتصاد العالمي مهمة البلدين، وتحقيقًا لهذه الغاية أضهرت الصين كامل صدقها وحرصها فقد أرسلت منذ العام الماضي وفودًا رفيعة المستوى وأجرت 11 جولة متتالية من المفاوضات الاقتصادية والتجارية مع أمريكا. (عبد الحميد، 2018)

2-3 التأثير والسيطرة على منافذ التجارة الدولية

لا يمكن لاي من الطرفين اتمام سيطرته الكاملة على قيادة العلاقات االتجارية الدولية ومنافذها في التجارة والصناعة واسواق الاموال والعمالة والاستمار .

فالصين لا ترغب في خوض الحرب التجارية لقناعتها بأنها و أمريكا تشكلان أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم ، وأي توتر أو تأزيم بينهما يؤثر مباشرة على المصالح الجوهرية لشعبي البلدين كما يؤثر على استقرار وازدهار الاقتصاد العالمي، وشن الجانب الأمريكي لهذه الحرب التجارية ضد الصين لايصب في مصلحة التوصل إلى حل للنزاعات التجارية القائمة، و يضرّ بالبلدين على حد السواء، وهناك أكثر من دليل على ذلك. واما عن تأثير الحرب على منافذ التجارة الدولية فنلاحظ ما يلي :(Mashino, 2021)

أولها: وحسب بيانات الجانب الأمريكي ستزيد الحرب التجارية من نفقات المستهلكين الأمريكيين بحوالي 68 مليار و800 مليون دولار أمريكي سنويا، وستقضي على مئات الآلاف من فرص العمل في المجتمع الأمريكي، مما سيضر بشكل شديد بمصالح طبقة العمال والفلاحين، والمستهلكين بشكل عام في أمريكا هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم تساهم الحرب التجارية في تقليص العجز في الميزان التجاري بين البلدين بل زاد بحوالي 10.4% خلال السنة المنصرمة، و في الآونة الأخيرة أصدرت عدة نقابات أمريكية بيانات رفض فرض رسوم جمركية أمريكية ضد الصين.

وثانيها أن الحرب التجارية قد أضرت كثيرا بأنظمة التجارة العالمية المتعددة، وظلت الصين تلتزم بصرامة بقواعد منظمة التجارة العالمية والهيئات الدولية ذات الصلة الأخرى في إطار تعاونها الاقتصادي والتجاري مع دول العالم المختلفة، وتحرك أمريكا من جانب واحد يضر كثيرا بمصداقية هذه الهيئات وقواعدها، وفي الحقيقة الصين ليست هي الضحية الوحيدة للهيمنة الأحادية، و البلطجة الاقتصادية الأمريكية بل إن جميع الاقتصادات الرئيسية العالمية تقريبا قد عانت من التهديدات والعقوبات المفروضة من أمريكا، فكل من يعترض على أمريكا يعاقب، وعقوباتها لا تقتصر على المجال التجاري والاقتصادي فقط بل قد تطال مجالات أخرى.

أما ثالثها فقد بدأت الحرب التجارية تلقي بظلالها على تعافي الاقتصاد العالمي، وقد خفضت منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي مؤخرا من توقعاتهما حيال نمو الاقتصاد العالمي خلال السنة الجارية، وذلك بفعل الاحتكاكات التجارية بين الصين وأمريكا، وقد تراجعت أسعار الأسهم للعديد من شركات التكنولوجيا العالية في الأوروبا بعد إعلان الجانب الأمريكي منع تصدير التكنولوجياالأمريكية إلى شركة هواوي الصينية، وفي الوقت نفسه عبر العديد من المحللين الاقتصاديين الأفارقة عن قلقهم حيال تداعيات هذه الحرب على تباطؤ وتيرة تعافي الاقتصاد العالمي، مما سيؤثر سلبيا على الصادرات الإفريقية من المواد الخام، واستقرار أسعار صرف العملات المحلية لهذه الدول ؛ لذا فإن مصلحة البلدين تكمن في تعزيز تعاونهما أما مواصلة تأجيج الصراع فلا تؤدي إلا إلى إلحاق الضرر بمصالح البلدين. (تشانغ، 2020)

3-3 التأثير في القرار الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية الدولية

تواجه العلاقات الأمريكية الصينية أكبر تحدي لها على مدار أربعين عاماً منذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين. تنذر الاتجاهات الحالية بتدهور العلاقات بشكل مطرد على المدى الطويل، مع عواقب سلبية متزايدة على جميع الجهات الفاعلة المعنية. على وجه التحديد، تنتقل بكين وواشنطن من علاقة مثيرة للجدل في بعض الأحيان ولكنها مفيدة للطرفين إلى مجموعة من التفاعلات المعادية بشكل متزايد والمدمرة بشكل متبادل. القوى والمصالح والمعتقدات الإيجابية والمتفائلة في كثير من الأحيان التي استمرت العلاقات الثنائية المستمرة لعقود تفسح المجال للتشاؤم غير المبرر والعداء والعقلية الصفرية في كل مجال من مجالات المشاركة تقريباً .

قد تدهور عمل المؤسسات الدولية وغير الحكومية في هونگ كونگ، سببها الرئيسي هو المعركة المتنامية بين الصين والولايات المتحدة من أجل الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية العالمية. ويزعم بشكل أعم، "إنه أيضاً انعكاساً لظهور الشعبوية والعزلة والقومية والحمائية في كل مكان بالعالم تقريباً، بما في ذلك في الولايات المتحدة.

اما عمل ونشاطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعمار فقد تراجع بشكل كبير ناهيك عن تراجع مؤسسات الطيران والسياحة والاستثمار، وحتى اعمال الملحقين التجارين لسفراء معظم دول العالم ومحلقياتها الاقتصادية بشكل كبير تزامن مع تداعيات تراجع نشاطاتهم بسبب الانتشار العالمي لكوفيد 19 .وينطبق الحال على مؤسسات الملاحة البحرية والجوية والبرية في نقل وتوريد البضائع لا الاقليمية في

الامريكيتين واسيا واوربا وفي العالم لا سيما منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لا سيما بعد التطور الخطير في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين بتاريخ في 1 ديسمبر 2020، حين حذرت وزارة التجارة الأمريكية الشركات الأمريكية من توريد ماكينات تصنيع أشباه الموصلات إلى شركة الشركة الدولية لصناعة أشباه الموصلات لإمكانية استخدام منتجاتها من قبل الجيش الصيني. وأعلمت الوزارة الشركات بوجوب التقدم للحصول على تراخيص من أجل شحن المواد الخاضة للرقابة إلى الشركة الصينية المذكورة. وليس من المعروف ما إذا كانت الحكومة الأمريكية قد قررت بعد إضافة الشركة الدولية لصناعة أشباه الموصلات إلى القائمة السوداء التجارية.

ومثال على ذلك من جانبها نفت الشركة الدولية لصناعة أشباه الموصلات أي علاقة بها بالجيش الصيني. وقالت إنها لم تتلق أي إشعار رسمي بفرض قيود جديدة من الولايات المتحدة.

لكن الإجراء الأخير تسبب في انخفاض أسهم الشركة الصينية بنحو 7% في بورصة هونغ كونغ. جاء هذا الانخفاض في أعقاب انخفاض حاد في نوفمبر 2020 عندما كشف البنتاگون لأول مرة أنه اقترح قيودًا أكثر صرامة على الشركة، بما في ذلك إضافتها إلى قائمة الكيانات الحكومية من شأن ذلك منع أي شركة تبيع سلعًا أو خدمات، للشركة الدولية لأشباه الموصلات، التي تنطوي على ملكية فكرية أمريكية دون الحصول أولاً على إذن خاص. تم اتخاذ مثل هذه الخطوة بالفعل ضد هواوي، أكبر عملاء شركة أشباه الموصلات، مما تسبب في اضطراب كبير في أعمال صانع معدات الاتصالات.

ذكرت وسائل الإعلام الحكومية الصينية سابقًا أن الشركة الدولية لأشباه الموصلات كانت من بين العديد من الشركات التي طلبت ترخيصًا أمريكيًا لمواصلة التوريد لهواوي. لكن أحد محللي الصناعة أشار إلى أن الخطوة الأخيرة أشارت إلى أن الولايات المتحدة تركز بشكل متزايد على الشركة الدولية نفسها .

و سنوضح القرارات الاقتصادية ومساحات العمل عند صانعي القرارات الاقتصادية بالشكل التالي :-

أ- القرار الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط :

تحتل منطقة الشرق الأوسط مكانة متقدمة في ملف العلاقات الخارجية للصين، لقربها الجغرافي وللتعاون الاقتصادي والسياسي لتلك الدول مع بكين، ويعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة حساسة للصين، وباعتباره سوق للبضائع الصينية التكنولوجية والتقنية ومصدر للطاقة والنفط لبكين، وستشهد المنطقة على الأرجح مواجهات عديدة بين أمريكا والصين على الأرجح، من خلال الضغط على الدول الموالية تقليدياً للولايات المتحدة الأمريكية، كإسرائيل ودول الخليج لأخذ مواقف أكثر تشدداً تجاه الصين، وخصوصاً في مجال الطاقة ونقل التكنولوجيا والتعاطي مع مبادرة الحزام والطريق.

وسوف يقع صانعي القرار الاقتصادي في دولها في حالة من الارباك بسبب الضغط السياسي والامني والاقتصادي القادم من طرفي الحرب التجارية .

ب- القرار الاقتصادي الاوربي :

دول الاتحاد الاوربي طالما سعت للاستقلال الاقتصادي عن الولايات المتحدة لكن طبيعة عمل وتداخل نشاطات واصول الشركات التعددة مع مثيلاتها الامريكية والصينية يحول دون ذلك فان شراكاتها الاقتصادية مع الطرفين الحرب التجارية هي الاخرى تعاني من ضغوط امنية عسكرية عن طريق حلف شمال الاطلسي مع الولايات المتحدة ضغوط مالية وتجارية بسبب عدم القدرة على اهمال دور ومكانة الصين في العلاقات الاقتصادية الدولية . (ناي، 2003)

ت- القرار الاقتصادي في دول امريكا اللاتينية :

معظم دول امريكا اللاتينية مرتبطة مع الولايات المتحدة اقتصاديا وامنيا من خلال منظمة الدول الامريكية التي تاسست عام 1944.

ومعظم الاستثمارات فيها تعود الى اصول امريكية لكن الصين استطاعت اختراع العديد من الدول فيها لا سيما المكسيك وفنزويلا ، وكسبت ود المجتمعات فيها بسبب رخص منتوجاتها ب المقارنة مع منتوجات الولايات ودول الاتحاد الاوربي ، وانعكس هذا التذمر اشعبي على عمل ونشاط صانعي القرارات في هذه دول التي ترتبط بمعاهدات متعددة مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي .

ث- مساحات العمل المشترك عند صانعي القرارات الاقتصادية

أهم مساحات العمل هذه تتعلق بتوسيع أسواق صادراتها، و هي الخالقة لفرص عمل داخل المجتمع ذو المليار و ربعمائة مليون نسمة، بدونها يسقط النظام السياسي الصيني برمته. يترتب على ذلك، أن أحد أهم الأهداف الإستراتيجية الصينية هو تأمين طرق الملاحة و التجارة العالمية بشكل عام، التي عن طريقها تصل الصادرات الصينية الى أسواقها. (دودين، 2020)

و هنا فإن الصين محتاجة، ليس فقط إلى الولايات المتحدة، الحامي الأول لتلك الطرق، و لكنها أيضاً محتاجة إلى علاقات دولية مع الدول ذات الأسواق الأهم لها (و هم، في الأغلب، حلفاء للولايات المتحدة).

على عكس ما قد يبدو، فإن هذا الضعف الصيني النسبي، في مقابل الولايات المتحدة، يتماشى مع التفكير الإستراتيجي الصيني – على الأقل كما يبدو من كتابات أساتذة العلاقات الدولية هناك. في هذا الفكر، الصين تريد أن يكون صعودها سلس، بدون أن يبدو كتحدي للنظام الدولي الذي تنظمه (و تحكمه) الولايات المتحدة. ذلك، لأن تحدي الولايات المتحدة (في هذه المرحلة) سيتبعه، بالضرورة، تصدي من الولايات المتحدة. و هي تملك أدوات عدة و قدرات هائلة. و عليه، فإن غاية الطلب في الفكر الصيني هو أن تواجه الولايات

المتحدة مشاكل مختلفة تشغل إهتمامها و تستوعب جزء كبير من قدراتها، ليبتعد التركيز الإستراتيجي الأمريكي بعيداً عن الصعود الصيني. فإن تعذر ذلك، فلابد من اللعب بالقواعد الحالية للعبة.
هناك عامل أخر في الفكر الصيني، المبتعد عن تحدي الولايات المتحدة، و هو أن الصين، حتى الآن، لم تجد سرد (narrative) يمكن أن تقدم نفسها به الى العالم، كقوة سياسية و ثقافية. و ذلك ضرورة لأي قوة عظمى، كما أنه تحدي شديد الصعوبة.

بناء على ذلك كله، فإن العلاقة الأمريكية-الصينية، على الأقل في العقد القادم، قائمة على تفادي الصراع، و محاولات لإحتواء القلق الأمريكي من صعودها، و وضع ذلك الصعود داخل إطار النظام العالمي الموجود، و ليس كمقدمة لهدمه و بناء نسخة صينية منه.

وان سيناريو الحل من خلال الاتفاق بعيدا عن سناريو الغالب والمغلوب هو المرجح لنهاية هذه الحرب بسبب المكانة العالمية الكبرى للعلاقين الاقتصادين العالميين الولايات المتحدة والصين .
وان تسريع الحل سيكون لاسباب ذاتية واخرى متعلقة بخسائر حلفاء الطرفين وثالثة تتعلق بشلل حركة المؤسسات المالية والتجارية والاقتصادية الدولية .

كما ان التداعيات الاقتصادية الكبيرة على الاقتصاد العالمي ومنه الاقتصاد الصيني والامريكي بسبب الانتشار العالمي لجائحة كورونا وسلالاتها سوف تدفع نحوالحل بشكل سريع عبر القنوات الدبلوماسية المحلية والعالمية .

الاستنتاجات

ان ظاهرة الحروب التجارية بين القوى العظمى ليست بالجديدة فهي تقف بشكل غير مباشر خلف قيام الحرب العالمية الاولى والحرب العالمية الثانية والعديد من حروب النيابة الاقليمية حقبة الحرب الباردة وما بعد نهاية الحرب الباردة ، ولعل حروب الشرق الاوسط منذ 2011 ولغاية اليوم خير مثال على ذلك بين حلفاء روسيا والصين والولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا وايران من اجل الاستحواذ على موارد النفط والغاز والمعادن النفيسة الاخرى .

ان نهاية الحروب التجارية تكون نهاياتها اما بانتصار احد اطرافها او بالاتفاق على حل وسط يرجح نهاية الحل الوسط لطبيعية المكانة الاقتصادية الكبيرة للعملاقين الصيني والامريكي .

ان تزامن الخسائر الاقتصادية الكبيرة على الاقتصاد العالمي ومنه اقتصاد الولايات المتحدة والصين بسبب الانتشار العالمي لجائحة كورونا والسلالات المتحورة منه سوف تؤدي الى ضغط على قيادات البلدين من اجل تسريع الحل بما يضمن مصالحهما .

ويمكن تلخيص اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث كما يأتي:

1- ان الحرب التجارية الامريكية الصينية لها جذور متأصلة في طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالية الذي يقوم على التنافس والصراع من اجل الاستحواذ على اكبر قدر من المواد الاولية والاسواق المحلية والعالمية والايدي العاملة الرخيصة .

2- ان الحرب التجارية بين الطرفين لها دوافع متعلقة بتعزيز المكانة العالمية لكلا الطرفين .

3- ان الحرب التجارية لها دوافع اقتصادية مصلحية في تعزيز الدخل القومي للطرفين لا سيما من قبل الجانب الامريكي الذي يواجهة عجز في الميزان التجاري مع الصين .

4- ان الحرب التجارية تقف خلفها دوافع شخصية لقادة الدولتين في تعزيز مكانتهم السياسية القيادية والحصول على الرضاء العام من قبل شعبي الدولتين .

5- الحرب التجارية لها تداعيات سلبية اكثر من منافعها الايجابية على اقتصاد الدولتين .

6- ان الحرب التجارية لها تداعيات سلبية على حركة وتطور الاقتصاد العالمي.

7- ان الحرب التجارية اثرت بشكل سلبي على اقتصاديات حلفاء كلا الطرفين في العالم .

8- ان الحرب اتجارية بين الصين والولايات المتحدة احيت نظرية الاقتصاد القومي بالشكل الذي رتب ظهور حروب جديدة بين الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة واليابان والصين وروسيا والصين .

9- ان نهاية الحرب التجارية تفضي الى استقرار الاقتصاد الدولي وتطور عمل المؤسسات الاقتصادية الدولية والاقليمية والمحلية في العالم .

10- ان افضل سيناريو لنهاية الحرب التجارية هو العودة للاتفاقيات الاقتصادية التجارية والمناقشات السنوية لها بين الولايات المتحدة الامريكية والصين التي ابرمت منذ عام 1976

المصادر

ثانيا : المصادر باللغة االعربية

1. ادغار جلاد. (2020). فيروس كورونا: هل حان وقت المواجهة بين الصين والولايات المتحدة، مايو 2020: w. تم الاسترداد من https://bbc.in/31GOxw
2. جمال سند السويدي. (2021). العصر الامريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد. الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية.
3. جوزيف ناي. (2003). مفارقة القوة الامريكية. (محمد توفيق البجيرمي، المترجمون) الرياض: مكتبة العبيكان.
4. راندا موسى . (2015). الاقتصاد الصيني: العقبات والحلول. القاهرة: المكتب المصري للمطبوعات.
5. روب غيفورد. (2011). طريق الصين. الرياض: مكتبة العبيكان.
6. عطارد عبد الحميد. (2018). التنافس الامريكي الصيني على قيادة النظام الدولي. 52، 222.
7. علاء عبد الحفيظ محمد . (2015). تاثيرات الصعود الصيني والروسي في هيكل النظام الدولي في اطار نظرية تحول القوة. مصر: جامعة اسيوط.
8. فرانسو لوموان. (2019). الاقتصاد الصيني. دمشق: الهيئة العامة للكتاب.
9. مازار مايكل. (2021). فهم النظام الدولي الحالي. كاليفورنيا: مؤسسة راند.
10. مايكل تشايس . (2017). نهج الصين المتطور ازاء الردع الاستراتيجي المتكامل. مؤسسة راند. تم الاسترداد من https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1300/RR1366/RAND_RR1366z1.arabic.pdf
11. مجدي صبحي. (2020). العلاقات الاقتصادية الامريكية - الصينية. الامارات العربية المتحدة: العين الاخبارية.

12.مجموعة باحثين. (1999). الموسوعة العربية العالمية. الرياض: مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.

13.محمد اكرم بلعاوي. (2020). مستقبل العلاقات الصينية الامريكية في ظل كرونا. القاهرة: المعهد المصري للدراسات. تم الاسترداد من https://eipss-eg.org/

14.محمد مهدي عبد النبي. (2019). كيف نفهم الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين ، مدونات قناة الجزيرة الفضائية. تم الاسترداد من https://blogs.aljazeera.net/

15.هالة دودين. (2020). هالة دودين، العلاقات الصينية الأمريكية ما بين الحرب التجارية وفايروس كورونا. مجلة قضايا آسيوية. تم الاسترداد من https://bit.ly/2ET5xXu

16.وي تشانغ. (2020). الزلزال الصيني نهضة دولة متحضرة. (محمد مكاوي ، و ماجد شبانة ، المترجمون) القاهرة: سما للنشر والتوزيع.

ثانيا: المصادر باللغة الانكليزية

1. Mashino, I. (2021). *The Future of the Middle East Caught Between US-China and US-Russia Rivalry, Global Strategic Studies Institute Monthly Repot.* Retrieved from https://bit.ly/3etrF91
2. Jeffrey, L. (2007). What China Will Want: The Future Intentions of a Rising Power. *Perspectives on Politics , 3*, 5-12.
3. Shambaugh, D. (2013). *China Goes Global: The Partial Power.* , Oxford, UK: Oxford University Press.
4. Woon, C. (2018). *China's Contingencies: Critical Geopolitics, Chinese Exceptionalism and the Uses of History., pp.67-95.* China: Geopolitics, 23(1).